

## قطاع النسيج في المغرب يحاول الإفلات من أزمة الركود

تحاصر حالة عدم اليقين قطاع النسيج في المغرب الذي يكافح الاضطرابات المرتبطة بالإمدادات، لاسيما من الصين، وانخفاض الطلب الخارجي، خصوصا من الاتحاد الأوروبي في ظل تواصل ضغوط الوباء على حركة التصدير العالمية.

الرباط - يواجه قطاع النسيج في المغرب العديد من التحديات التي تتعلق بتطوير الإنتاج المحلي، لتسهيل إفلاته من ضغوط كورونا التي أربكت نسق البيع وقوضت نشاط القطاع، فيما لا يزال المهنيون في حالة من عدم اليقين بسببها. وعلى الرغم مما أبداه من صمود ملفت منذ بداية أزمة كورونا، إلا أن قطاع النسيج المغربي، الذي يمثل أكثر من 17 في المئة من نشاط الشركات في القطاع الصناعي وحصة تشغيل تتجاوز 21 في المئة في الصناعة، يعيش على وقع العديد من الاضطرابات المرتبطة بشكل خاص بالإمدادات، لاسيما من الصين، وانخفاض الطلب الخارجي، خصوصا من الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، قالت الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة، إن الشركات والمصانع تكافح اليوم للتعامل بشكل مناسب مع الانخفاض الحاد في نشاطها منذ نوفمبر 2020، بسبب تدهور حصيلتها وغياب رؤية واضحة بخصوص سجل طلبياتها.

ووفقا للمديرة العامة للجمعية فاطمة الزهراء العلوي، فإن التحديات الحالية والمشكلات التي تتخبط فيها السوق، تدل على أن هذه الشركات بحاجة إلى الدعم للحفاظ على المؤهلات البشرية والتقنية التي يزرع بها القطاع، فضلا عن الخبرة التي تمت مراكمتها عبر الأجيال، من أجل ضمان التعايش مستدام بمجرد أن يسمح السياق العالمي بذلك.

وتابعت العلوي أنه لسوء الحظ، في ظل تدهور الوضع الصحي في أوروبا، سجلت صادراتنا منحى تنازليا مرة أخرى ابتداء من شهر نوفمبر الماضي، بانخفاض بلغ 11 في المئة مقارنة بنوفمبر 2019، مبرزة أن المؤشرات تفيد باستمرار الانخفاض في ديسمبر 2020 بسبب تقشي الوباء في أوروبا.

من جهته، اعتبر إدريس العلوي، نائب المدير العام لمجموعة متخصصة في استيراد وتصدير منتوجات النسيج والألبسة، التي يوجد مقرها بطنجة، أن قطاع النسيج يواجه مشكلتين رئيسيتين، هما التموين والطلب الخارجي، فمن جهة تعرف عمليات التموين على مستوى القطاع حالة من الارتباك التام، ومن جهة أخرى فإن المقاربات الحمائية التي تمارسها مختلف البلدان المستهدفة تؤثر بقوة أيضا على القطاع.

وأضاف العلوي أن "غياب الرؤية حول ما سيحدث، جعلنا نعانى من نقص أو حتى غياب الاستثمارات، إضافة إلى المنافسة الشرسة لبعض الواردات، وخسارة الطلبات المغربية وضعف تنافسية قطاع النسيج الوطني".

وأكد على ضرورة تحفيز الطلب، سواء كان محليا أو دوليا، وتشجيع البنيات غير النظامية في القطاع على الانضمام إلى القطاع المهيكّل، من خلال حوافز ضريبية واجتماعية، وتعزيز التحول الرقمي للقطاع ومواكبة الفاعلين في القطاع الصناعي في الشق المتعلق بالتسويق الرقمي وخدمات التجارة الإلكترونية، باعتباره عنصرا أساسيا يمكن القطاع من الصمود خلال هذه الأزمة. وبرأيه، فإن إنعاش القطاع رهين بإعادة

الحلقة التي تعرف تدفقا كبيرا للواردات.



من يشتري بضاعتنا؟

## الجزائر تطلق نظاما لمكافحة لوبيات الاستيراد منصة رقابية لكبح الفساد وانفلات السلع غير المطابقة للمعايير



هنا تتغلغل شبكات الفساد

مطابقة البضاعة المستوردة (قطع غيار السيارات) للمعايير اللازمة". وذكر حينها أن وزير التجارة في الجزائر ليس باستطاعته غلق محل "بيتزا" في العاصمة، بسبب تغول لوبيات النشاط التجاري، وهو ما يجسد التحديات الحقيقية التي يواجهها مسؤولو القطاع أمام شبكات الاحتكار التجاري وتسويق البضائع غير المطابقة لشروط الاستهلاك. واستدل المتحدث بأن "سيدة أصيبت بتسمم غذائي في أحد محلات البيتزا بالعاصمة، ولما قدمت شكوى للمصالح المختصة، لم تستطع فعل أي شيء بسبب نفوذ صاحب المحل، ورغم إشرافه شخصيا على مسار الشكوى المقدمة".

ووضع النظام الرقابي الجديد مسؤولية حماية صحة المستهلك على عاتق المصدرا الجدد للتجارة، بعد إخضاعهم لسوريات تكوينية لاستخدام هذه التقنية الجديدة، بشارك فيها إطارات قطاعات الزراعة والجمارك والدرك والشرطة، باستخدام أدوات الرقمنة. وشدد رزيق على أنه "ابتداء من يناير 2021 نامل أن نزيل، مع المصدرا الجدد، الظواهر السلبية المسجلة سابقا، وأن تمنح مرونة ورقابة أكبر على البضائع الوافدة تنفيذا بندا حماية المستهلك وحماية للاقتصاد الوطني".

وأكد المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة، لوحدية محمد، أن النظام المعلوماتي الجديد لمراقبة مطابقة المنتجات المستوردة الموجهة للبيع، لم يمس إجراءات الرقابة الحالية بأي تغيير. ولفت إلى أن "هذه الإجراءات تبقى خاضعة للإطار القانوني ساري

عدلت الجزائر استراتيجية مكافحة لوبيات الاستيراد، وذلك بإطلاق منصة معلوماتية لمراقبة قنوات التبادل التجاري بهدف إضفاء الشفافية وكبح انفلات البضائع غير المطابقة لمواصفات الاستهلاك والمنافسة لمعايير التجارة، والتي تسببت في الإضرار بالاقتصاد ومثلت أحد أكبر عناوين الفساد.



صابر بلدي  
مدير عام ج.ت.ج.ز

الجزائر - أطلقت وزارة التجارة الجزائرية نظاما معلوماتيا (منصة) لمراقبة البضائع المستوردة عبر الحدود، بهدف تحسين الرقابة لمختلف خطوط التجارة عبر الموانئ والجافة والمطارات والمعايير الحدودية، وذلك بغرض وضع حد لغزو البضائع غير المطابقة لمواصفات الاستهلاك والمعايير المطلوبة.

دخلت الرقابة المشتركة بين القطاعات المختصة على البضائع المستوردة حيز التنفيذ، بعد إطلاق لجان تضمّن ممثلي وزارات المالية والزراعة والتجارة والنقل، لتوحيد الفعل الرقابي على الحدود والمعايير، درءا للاختلالات المسجلة وقطع الطريق على اللوبيات المتحالفة بين شركات الاستيراد وموظفي الدولة.

وكان إجهاد عملية إغراق السوق المحلية بكميات معتبرة من القمح المستورد من دولة ليتوانيا خلال الأسابيع الماضية، بمثابة جرس إنذار على التهديدات الحقيقية التي تلاحق المستهلك، بسبب ممارسات الفساد والتواطؤ بين لوبيات الاستيراد وأعوان في مؤسسات رسمية.



كمال رزيق  
مدير عام ج.ت.ج.ز

وفي خطوة لمحاربة الفساد المشتري في مجالات الرقابة على الحدود، ومحاربة ممارسات البيروقراطية والابتزاز الإداري، أطلقت وزارة التجارة خلال الأشهر الأخيرة نظاما معلوماتيا يتمثل في تطبيقين إلكترونيين واحد للمستوردين والآخر للمصدرين، ينتظر أن يدخل حيز الخدمة بداية من الثالثي الثاني من العام الجاري.

ويسمح هذا النظام بعد انتهاء عملية الرقابة من طرف الوحدات المختصة في التفتيش، بتتبع الحاوية منذ خروجها من

مطابقة البضاعة المستوردة (قطع غيار السيارات) للمعايير اللازمة". وذكر حينها أن وزير التجارة في الجزائر ليس باستطاعته غلق محل "بيتزا" في العاصمة، بسبب تغول لوبيات النشاط التجاري، وهو ما يجسد التحديات الحقيقية التي يواجهها مسؤولو القطاع أمام شبكات الاحتكار التجاري وتسويق البضائع غير المطابقة لشروط الاستهلاك. واستدل المتحدث بأن "سيدة أصيبت بتسمم غذائي في أحد محلات البيتزا بالعاصمة، ولما قدمت شكوى للمصالح المختصة، لم تستطع فعل أي شيء بسبب نفوذ صاحب المحل، ورغم إشرافه شخصيا على مسار الشكوى المقدمة".

ووضع النظام الرقابي الجديد مسؤولية حماية صحة المستهلك على عاتق المصدرا الجدد للتجارة، بعد إخضاعهم لسوريات تكوينية لاستخدام هذه التقنية الجديدة، بشارك فيها إطارات قطاعات الزراعة والجمارك والدرك والشرطة، باستخدام أدوات الرقمنة. وشدد رزيق على أنه "ابتداء من يناير 2021 نامل أن نزيل، مع المصدرا الجدد، الظواهر السلبية المسجلة سابقا، وأن تمنح مرونة ورقابة أكبر على البضائع الوافدة تنفيذا بندا حماية المستهلك وحماية للاقتصاد الوطني".

وأكد المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة، لوحدية محمد، أن النظام المعلوماتي الجديد لمراقبة مطابقة المنتجات المستوردة الموجهة للبيع، لم يمس إجراءات الرقابة الحالية بأي تغيير. ولفت إلى أن "هذه الإجراءات تبقى خاضعة للإطار القانوني ساري

مطابقة البضاعة المستوردة (قطع غيار السيارات) للمعايير اللازمة". وذكر حينها أن وزير التجارة في الجزائر ليس باستطاعته غلق محل "بيتزا" في العاصمة، بسبب تغول لوبيات النشاط التجاري، وهو ما يجسد التحديات الحقيقية التي يواجهها مسؤولو القطاع أمام شبكات الاحتكار التجاري وتسويق البضائع غير المطابقة لشروط الاستهلاك. واستدل المتحدث بأن "سيدة أصيبت بتسمم غذائي في أحد محلات البيتزا بالعاصمة، ولما قدمت شكوى للمصالح المختصة، لم تستطع فعل أي شيء بسبب نفوذ صاحب المحل، ورغم إشرافه شخصيا على مسار الشكوى المقدمة".

ووضع النظام الرقابي الجديد مسؤولية حماية صحة المستهلك على عاتق المصدرا الجدد للتجارة، بعد إخضاعهم لسوريات تكوينية لاستخدام هذه التقنية الجديدة، بشارك فيها إطارات قطاعات الزراعة والجمارك والدرك والشرطة، باستخدام أدوات الرقمنة. وشدد رزيق على أنه "ابتداء من يناير 2021 نامل أن نزيل، مع المصدرا الجدد، الظواهر السلبية المسجلة سابقا، وأن تمنح مرونة ورقابة أكبر على البضائع الوافدة تنفيذا بندا حماية المستهلك وحماية للاقتصاد الوطني".

وأكد المدير العام للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة، لوحدية محمد، أن النظام المعلوماتي الجديد لمراقبة مطابقة المنتجات المستوردة الموجهة للبيع، لم يمس إجراءات الرقابة الحالية بأي تغيير. ولفت إلى أن "هذه الإجراءات تبقى خاضعة للإطار القانوني ساري

## مشروع المدينة السعودية المستقبلية يبحث صفقة حوسبة سحابية

المحفلة الاستثمارية المتنوعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، والهادفة إلى تنوع موارد المملكة المعتمدة بشكل كبير على الصادرات النفطية. وأعلنت إدارة نيوم في وقت سابق عن تقديم ذا لاين، وهي مدينة مليونية بطول 170 كلم، تحافظ على 95 في المئة من الطبيعة في أراضي نيوم، صفر سيارات، صفر شوارع وصفر انبعاثات كربونية.



زوف برادي  
مدير عام سيستيمز إن بناها سبيدا هذا العام ومن المقرر إتمام المرحلة الأولى بحلول 2025.

كما تعزز نيوم بناء نظام تشغيل يشمل كافة المدينة معتمد على الذكاء الاصطناعي في منطقة الأعمال لاستغلال أفضل لبيانات سكانها. ويعد مشروع نيوم المستقبلي والساحي أحد المشاريع العملاقة ضمن

الاستثمارات العامة الذي يبلغ حجمه 400 مليار دولار، في العام الماضي عن صفقة مع مجموعة إس.تي.سي السعودية لإنشاء شبكة لتكنولوجيا الجيل الخامس من أجل المدن "الإبراهيمية" التي تخطط لها. والمشروع الرئيسي لنيوم هو منطقة خالية من انبعاثات الكربون تسمى ذا لاين. وقال برادي، وهو مسؤول تنفيذي سابق في سيسكو سيستيمز إن بناها سبيدا هذا العام ومن المقرر إتمام المرحلة الأولى بحلول 2025.

والخطة التي تكشف عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في العاشر من يناير، هي أول مشروع بناء رئيسي يهدف لتنوع موارد اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم.

كما تعزز نيوم بناء نظام تشغيل يشمل كافة المدينة معتمد على الذكاء الاصطناعي في منطقة الأعمال لاستغلال أفضل لبيانات سكانها. ويعد مشروع نيوم المستقبلي والساحي أحد المشاريع العملاقة ضمن

ويعد هذا التصميم الفريد نموذجا في تصميم المجتمعات الإدراكية، إذ يعيد الطابع البشري إلى الحياة الحضرية، ويُمكن العيش في وثام مع الطبيعة في القرن الحادي والعشرين وما بعده.

ووفق بيان أصدرته نيوم، ستضم المدينة مراكز طبية ومدارس ومرافق ترفيهية، بالإضافة إلى مساحات خضراء ووسائل مواصلات فائقة السرعة، ويتوقع ألا تستغرق أبعاد رحلة في "ذا لاين" أكثر من 20 دقيقة.

وأوضحت أن مجتمعات "ذا لاين" ستدار بالاعتماد الكامل على تقنيات الذكاء الاصطناعي، و"ستعتمد بالكامل على الطاقة النظيفة بنسبة 100 في المئة". وسيبدأ العمل في مشروع "ذا لاين"

في الربع الأول من عام 2021، وسيوفر 380 ألف فرصة عمل، وسيحفز التنوع الاقتصادي بإضافة 180 مليار ريال سعودي (أكثر من 39 مليار يورو) نحو 48 مليار دولار) إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.